

Distr.: General
27 December 2004
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

تصويب

الصفحة ٩

يستعاض عن المرفق الأول بالنص التالي

المرفق الأول

لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية: التقرير الخامس عشر عن أعمال اللجنة

١ - هذا هو التقرير الخامس عشر للجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية، وهو يغطي الفترة من ٢٠ آب/أغسطس إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢ - وحسب ما أشارت إليه اللجنة في تقريرها الرابع عشر، فمما يؤسف له أنها لم تتمكن، لأسباب خارجة عن إرادتها، من إحراز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أنشطة ترسيم الحدود التي تقوم بها.

٣ - غير أن البعثة تلقت في ٧ كانون الأول/ديسمبر رسالة من المستشار القانوني لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ذكر فيها أنه وجه رسالته بناء على تعليمات من حكومة إثيوبيا "لكي يبلغ اللجنة بمعلومات عن آخر مبادرة تقدمت بها الحكومة لحل النزاع القائم بين إثيوبيا وإريتريا". واستطردت الرسالة على النحو التالي:

"في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى معالي رئيس وزراء إثيوبيا، ميليس زيناوي، خطاباً هاماً في مجلس ممثلي الشعب (البرلمان الاتحادي) بشأن عملية السلام، قدم فيه مقترحاً للسلام من خمس نقاط اعتمده البرلمان بعد مناقشته.

"وطلبت إليّ حكومة إثيوبيا أن أبلغ اللجنة بأن المبالغ المستحقة عليها سوف تسدد فوراً، بناء على الفقرة (٤) من مقترح السلام المؤلف من خمس نقاط. وإلى جانب ذلك، ستسارع بتعيين ضباط الاتصال التابعين لها من قائمة للمرشحين يجري النظر فيها في الوقت الراهن. وسوف توافي اللجنة بأسمائهم ومعلومات أساسية عنهم كما هو محدد في الأمر الصادر عن اللجنة في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣".

٤ - وقد قُدِّم إلى الأمانة العامة نص قرار مجلس ممثلي الشعب بشأن المقترح ذي النقاط الخمس لحل النزاع القائم بين إثيوبيا وإريتريا.

٥ - ولم تتسلم اللجنة بعد المبالغ المستحقة، رغم إبلاغها بأن عملية التسديد وشيكة. وفيما يتعلق بتعيين ضباط الاتصال الميداني، تلقت اللجنة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر، تبلغها بقيام إثيوبيا بتعيين أربع ضباط للاتصال الميداني. وبما أن توجيهات ترسيم الحدود ذات الصلة تقتضي من كل واحد من الطرفين ألا يعين أكثر من ضابطين اثنين للاتصال الميداني، وأن يكون التعيين مشفوعاً بنسخة مستكملة من

السيرة، كما تنص على أن ترشيح أحد ضباط الاتصال الميداني لا يصبح نافذا حتى تُوافي اللجنة والطرف الآخر بالمعلومات اللازمة، فقد طلبت اللجنة إلى إثيوبيا، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أن تقدم توضيحات بشأن تلك المسائل.

٦ - وبعد أن أحالت اللجنة الرسالة الإثيوبية إلى إريتريا وطلبت تعليقاتها بشأنها، تلقت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر من المستشار القانوني لمكتب رئيس دولة إريتريا، يشير فيها إلى عدم امتثال إثيوبيا لعدد من "الالتزامات العالقة المهمة" فيما يتعلق بإزالة المستوطنات غير المشروعة من الأراضي الإريترية، ويذكر أنه "يقع على كاهل إثيوبيا الإعلان فورا عن الاحترام غير المشروط لعمل لجنة الحدود، بما في ذلك قبول الحكم الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ على نحو كامل". وقد أحيل نص الرسالة الإريترية أيضا إلى الأمانة العامة.

٧ - وعلى نحو ما ذكر في التقارير السابقة، فإن اللجنة، حرصا منها على الوفاء بما التزمت به من مواصلة العمل على النحو المتوخى في اتفاق الجزائر، قد حافظت على وجودها في المنطقة مع تخفيض نشاطها إلى أدنى حد يكون بوسعها أن تستأنفه من جديد حينما يتسنى لها ذلك. وأبقت على مكاتبها الميدانيين في كلتا العاصمتين ولكن بعد أن خفضت عدد موظفيهما. وحتى قبل أن تتلقى الرسالة الأخيرة من حكومة إثيوبيا، مددت فترة إبقاء المكاتب الميدانيين مفتوحين إلى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وسوف تمدد هذه الفترة بالطبع وفقا لمقتضيات الحال.

٨ - وستقوم اللجنة فورا بالنظر في الحالة الناشئة عن الرسالتين المذكورتين آنفا.

(توقيع) السير إليهو لاوترباخست

رئيس لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا

١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤